

العمل شلت حركة النقل في جميع أنحاء البلاد (٧٩) .

اما ميناء حيفا فلم يضرب عماله ، بسبب عدم احكام السيادة العربية على عماله ، لوجود عدد غير قليل من العمال اليهود والغرباء والموظفين ، ولان حيفا كانت مركزا للجيش البريطاني الذي كثيرا ما حل جنوده محل عمال الميناء المضربين (٨٠) .

هذا على الرغم من ان اسهام العمال في الاضراب الكبير ، الذي امتد زهاء ستة اشهر ، اتى مع تحفظ قيادة جمعية العمال العربية الفلسطينية على الاضراب المشار اليه ، وجدواه (٨١) .

وخلف هذا الاضراب تركة ثقيلة للحركة النقابية العمالية ، فاستغنت الشركات اليهودية عن العمال العرب بالجملة ، واحلت محلهم عمالا يهود ، وسرح ٣٠٠ عامل عربي كانوا يعملون في شركة « نيشر » اليهودية للاسمنت ، وتوسعت المهستدروت في حملات اقصاء العمال العرب عن اعمالهم ، كما اعتقلت سلطات الانتداب البريطاني عددا من المسؤولين في الجمعية ، علاوة على تسريحها اعدادا كبيرة من العمال العرب ، فبعد ان كان ٩٠٪ من عمال مرفأ حيفا - قبل الاضراب - من العرب ، انتقلت المراكز الرئيسية - خلال الاضراب - الى يد الشركات اليهودية ، كما ادى تعطل العمل في ميناء يافا العربي الى

ازدهار ميناء تل ابيب اليهودي ، المجاور له . عصف ذلك كله بجمعية العمال العربية ، الهشة ، ولم تفتح الجمعية ابوابها الا في اوائل العام ١٩٣٨ ، حين افرج عن المعتقلين من قادة الجمعية ، على ان النشاط النقابي لم يعد الى سابق عهده ، بفعل تركيز جهود العمال على النشاطين السياسي والعسكري ، واضطهاد الانتداب للحركة النقابية الذي ازداد ابان الثورة ، وتدهور الاحوال الاقتصادية ، وبنشوب الحرب العالمية الثانية عاد للحركة العمالية نشاطها ، بل بشكل اوسع واكثر عمقا (٨٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الطبقة العاملة لم تلعب الدور اللائق بها في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، فلا دورها كان كبيرا ، ولا تميز عن ادوار غيرها من الطبقات ، وربما عاد ذلك

الوطنية الفلسطينية بشأن تشكيل حكومة وطنية مسؤولة . على ان المندوب السامي رد باعتقال المحامي حسن صدقي الدجاني ، رئيس نقابة السائقين واصحاب السيارات ، ونائبه ، صالح عبده ، ووجهت ليهما تهمة التحريض على الاخلال بالنظام ، وغرم كل منهما ٢٥ جنيتها فلسطينيا . على ان ما شجع المندوب على اعتقال الدجاني وعبده كان - بالدرجة الاولى - اخراج اللجنة العربية العليا للدول لتشدده السياسي ، لكن اللجنة العربية العليا سرعان ما رفعت - في الخامسة وخمسين دقيقة من مساء اليوم نفسه - مذكرة اخرى الى المندوب السامي ، ضمنها - هذه المرة - انذار لجنة الاضراب في نقابة السائقين واصحاب السيارات نفسه ، والخاص بالامتناع عن دفع الضرائب ! (٧٨) وهكذا ، عجز المندوب السامي عن تفسير تراخي اللجنة العربية العليا ، او معرفة المدى الذي يمكن ان يذهب اليه هذا التراخي ، كما لم يضع في اعتباره حجم ضغط حركة الجماهير على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، وهي القيادة التي اتسمت بالتراخي ، وان تطورت مع تزايد نهوض حركة الجماهير ، فبرز التمايز بين صفوفها ، ثم سرعان ما انفك أقصى اليمين فيها خارجا عليها ، في حين ارخت بقية عناصر هذه اللجنة شرعها لريخ الحركة الجماهيرية الصاعدة .

وفي نفس اليوم الذي اضربت فيه نقابة السائقين واصحاب السيارات ، اعلن عمال ميناء يافا اضرابهم ، رغم ما كان يعترض امر تنظيمهم - فيما سبق - من مصاعب ، اي ان النهوض السياسي نجح في تنظيم صفوف هؤلاء العمال ، الامر الذي عجز عنه النشاط المطربي ، وحاولت سلطات الانتداب ارغام عمال الميناء على انتهاء اضرابهم ، دون جدوى ، مما عطل العمل في الميناء ، ووقف حركة النقل والتصدير والتفريغ ، « وخلا البحر من البواخر والمراكب الشراعية الكثيرة العدد » ، واعلن هؤلاء العمال اضرابهم ، بقرار رسمي اذاعوه بتاريخ ٢٧ نيسان (ابريل) ، تعهدا منهم الى الامة ، وباضراب ميناء يافا والسيارات عن